الاتفاقية الانكلو-ايرلندية ١٩٨٥

م.د. كفاح كريم سلمان

ملخص

أن فشل مؤتمر سننغدايل ١٩٧٣ في تحقيق اهدافه بعد حل مجلس ايرلندة في آيار ١٩٧٤ زاد العنف بشكل كبير، وفشلت كل المحاولات للتوصل الى حلٍ سياسي، ولم تستطع بريطانيا أن تهزم IRA، لذلك كان لابد أن يكون هناك حلاً سياسياً، كما أن الوطنيين كذلك شعروا بأن المشكلة هي مشكلة سياسية بين بريطانيا وجمهورية ايرلندة، وان تحسناً بالعلاقات بين الطرفين سوف يقضي على السياسات التمييزية ضد الأقلية الكاثوليكية في ايرلندة الشمالية، رافق ذلك مباحثات بين الاحزاب الكاثوليكية الوطنية والحزب الاتحادي الشمالي، تضمنت اقتراحاً لتكوين دولة كونفيدرالية تضم ايرلندة الشمالية وجمهورية ايرلندة. اما بالنسبة لبريطانيا فقد رأت أن ايرلندة الشمالية ستبقى بريطانية طالما رغب اغلبية شعبها بذلك، وبدأت المفاوضات بين الحكومتين البريطانية وجمهورية ايرلندة، ابتدأت بتعاون أمني على جانبي الحدود، دفع ذلك الى قمة ثنائية في دبلن بين رئيسة الوزراء البريطانية مارغريت تاتشر ونظيرها الايرلندي الجنوبي تشارلز هاوفي في محاولة لوضع ارضية جديدة للدفع الدبلوماسي اذ رأو بأن بريطانيا وايرلندة الشمالية والجمهورية الايرلندية مرتبطة بصورة لاسبيل للخروج منها، ورأت تاتشر لأول مرة بأن العلاقة بين لندن ودبلن أهم من العلاقة بين لندن وبلفاست. من جانب آخر اقترح جون هيوم زعيم الحزب الاشتراكي الديمقراطي العمالي انشاء مجلس قومي لايرلندة الجديدة في محاولة للسعي لانشاء ارضية مشتركة بين الوطنيين في الشمال والجنوب كبداية للمفاوضات مع الحكومة البريطانية المتجهة الى تقليل عزلة الاقلية الكاثوليكية في ايرلندة الشمالية.

بعد فوز غاريت فيزجيرالد برئاسة الوزراء في جمهورية ايرلندة في كانون الاول ١٩٨٢ واعادة انتخاب مارغريت تاتشر في حزيران ١٩٨٣، تحسّن الجو ودفع بأجراء مفاوضات لعقد الاتفاقية ، ولعوامل عدة اهمها الضغط الامريكي بدأت تاتشر بأستحسان فكرة "البعد الايرلندي" في معالجة مشكلة الستر مقابل تطمينات من دبلن بحق ايرلندة الشمالية في البقاء بريطانية طالما رغبت الاغلبية بذلك بدون التعديل الرسمي للدستور الايرلندي.

كان رد الفعل البروتستانتي الاتحادي قوياً جداً تجاه عقد الاتفاقية ، واعرب قادة الاحزاب الاتحادية عن قلقهم تجاه السرية المحاطة بالمحادثات الانكلو – ايرلندية ومستقبل السياسة الدستورية في ايرلندة الشمالية – مطالباً بحق منح شعب ايرلندة الشمالية فرصة قبول او رفض ما تفاوضت عليه الحكومة البريطانية بخصوص الاقليم ، قبل الوصول الى قرار نهائي وبعد توقيع الاتفاقية ، احتجَّ الاتحاديون ، واصّروا على رفض الاتفاقية ، واعلنوا ان الاسلوب الذي تم التفاوض به حول الاتفاقية يدل على انها مصممة لأيذاء شعب ايرلندة الشمالية وان الاتفاقية تمييزية وغير قابلة للأصلاح وانها ستؤدي في النهاية الى ايرلندة موحدة الأمر الذي يرفضه الاتحاديون. بينما نظر الجمهوريون الى الاتفاقية ، على انها محاولة لتقليل العزلة الوطنية في ايرلندة الشمالية ، الا انها لم تكن بالمستوى المطلوب من حيث تأمين قبول الوطنيين في المؤسسات والهيكل الأمني في ايرلندة الشمالية.

المقدمة

تمتد جذور القضية الايرلندية الى ثمانية قرون مضت ، الأ انها لم تجد حلاً حتى عقد اتفاقية الجمعة العظيمة عام ١٩٩٨ ، وقبل ذلك كان هناك محاولات بريطانية لايجاد حلاً سياسياً للمشكلة الايرلندية والخروج من دائرة العنف بمشاركة الجمهورية الايرلندية ، اي ان يتخذ الحل بعداً ايرلندياً لحل الازمة السياسية والامنية الدائرة في ايرلندة الشمالية ، وبالاخص بعد ان فشلت محاولات بريطانيا بتشكيل مجلس ايرلندة الذي حل ولم يتمكن من تحقيق اهدافه في تقاسم السلطة عام ١٩٧٤–١٩٧٥، لذلك بدأت خطوات جديدة تظهر واقتراحات تمخضت عنها مفاوضات طويلة بين بريطانيا وايرلندة وانتهت بعقد الاتفاقية الانكليزية – الايرلندية في ٥ تشرين الثاني ١٩٨٥.

ويتناول البحث الرؤية البريطانية والايرلندية بأتجاه عقد الاتفاقية لحل الازمة السياسية والامنية وكيفية ايجاد حل يرضي الاطراف مجتمعة ، كما تناول المفاوضات التي سبقت عقد الاتفاقية ومن ثم تناولت الاتفاقية وأهم مانصت عليه وموقف كل من الاتحاديين البروتستانت والوطنيين الجمهوريين منها، ثم انعكاسات الاتفاقية على الوضع في ايرلندة الشمالية ونتائجها.

اعتمد البحث على العديد من المصادر والكتب الاجنبية التي طرحت وجهات النظر المختلفة وأهمها Maragret Thatcher (Powrand Personalitiy) لمؤلفه Jonathan Altken وكتاب The Iron Lady (Margrat Thatchere) Groce's Doughter and prim Ministers لمؤلفه John Campbell وكتاب The Origins and Rational of: The Anglo – Irish Agreement of 1985 لمؤلفه Garret fitzgerald وكتاب Ltaughey his Life and unlucky

Deeds لمؤلفه: Bruce Arnold فضلاً عن كتاب A History of Northern Ireland 1920-1996 لمؤلفه Thomas Hennessey.

كما اعتمد البحث على العديد من الوثائق الغير منشورة والوثائق المنشورة على الشبكة المعلوماتية العالمية الانترنت، وبعض المقالات المنشورة في المجلات الاجنبية.

تمهيد:

عجز الاتحاديون في عام ١٩٦٨–١٩٦٩ على الرد بشكل حاسم على حركة الحقوق المدنية، والتي شاركت بها الاقلية الكاثوليكية في مسعى متأخر لأختيار نظام ايرلندي شمالي قائم على اساس المساواة في المعاملة، إلا ان تصاعد العنف ادى الى تعطيل الحكم والادارة المحلية واعلان الحكم البريطاني المباشر لايرلندة الشمالية (٣٠ آذار ١٩٧٢–٣١ كانون الثاني ١٩٧٣)[١].

في اعقاب ذلك قدمت الاحداث فرصة لحكومة جمهورية ايرلندة للسعي الى تحقيق علاقة بناءة مع زعيم الاتحاديين بريان فاولكنر Brain Faulkner[٢]. وقد ساهم هذا الجهد في التوقيع على اتفاقية سننغدايل عام ١٩٧٣[٣]. الأ ان هذا الاتفاق فشل بسبب المقاومة التي لاقاها من بعض الاتحاديين المعارضين لمشروع تقاسم السلطة في ايرلندة الشمالية، وتشكيل علاقة جديدة بين ايرلندة الشمالية وجمهورية ايرلندة ، انهارت ايضاً بعد انهيار هذا المشروع واندلاع اضراب العمال في ١٥ آيار ١٩٧٤[٤]، وسقوط السلطة التنفيذية لتقاسم السلطة عندما عطلت الجمعية في ٣٠ آيار من العام نفسه، وثم حلها رسمياً في آذار ١٩٧٥[٥].

على أثر ذلك تصاعدت مخاوف الاقلية الكاثوليكية في ايرلندة الشمالية الى الحد الذي لم تشعر فقط انها محاصرة من الاتحاديين بل شعرت ايضاً بأن حقها في

الوجود في ايرلندة الشمالية لاقى دعماً واسناداً متناقصاً من الحكومة البريطانية ، واقل من ذلك الدعم من قبل حكومة جمهورية ايرلندة ، وشعر الكاثوليك بأنهم قد ابعدوا بسقوط السلطة التنفيذية ، بينما أصطف الجيش البريطاني بجانب الاتحاديين بشكل واضح(٦).

أعتقد حزب العمال الديمقراطي الاجتماعي Sociol Democrtic and Labour party (SDLP)(٧) الذي يمثل الجمهورية التقليدية، ان الحكوتين البريطانية والايرلندية تواجهان مشكلة انكلو – ايرلندية، وبحث SDLP عن العدالة والسلام في نظام ايرلندة الشمالية، وهذا يتطلب تحقيق المساواة بين الشعب وأي شيء أقل من ذلك هو غير مقبول، الأمر الذي يعارضه الاتحاديون(٨).

في الجانب الآخر ترى جمهورية ايرلندة أن محاولة تحقيق الوحدة الايرلندية السياسية بالقوة، تعد من العبث مالم تكون مصحوبة بموافقة اغلبية شعب ايرلندة الشمالية، لذا فأن اي حوار بين جمهورية ايرلندة والمجتمع الاتحادي في ايرلندة الشمالية يجب أن يرتبط بتهيئة الظروف داخل جمهورية أيرلندة اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً والذي سيكون عامل جذب الى الاتحاديين الشماليين(٩).

ومع ذلك رأى الجمهوريون عدم السعي في مثل تلك السياسة على حساب الاقلية الكاثوليكية في ايرلندة الشمالية ، وعلى العكس من ذلك يجب ازالة التمييز الذي من شأنه ان يعطي تحسناً في العلاقات الشمالية – الجنوبية والتي من شأنها القضاء على سياسات الاتحاديين التمييزية ضد الاقلية الكاثوليكية في ايرلندة الشمالية ، اذ أن الاتحاديين يخشون من طغيان القومية الايرلندية ، لكن عندما تكون ايرلندة الشمالية خالية من التمييز سيكون هناك على المدى البعيد فرصة لتحسين العلاقات مع المجتمع الاتحادي(١٠).

أصبح مستقبل ايرلندة الشمالية عام ١٩٧٥ في حالة من عدم الوضوح ، وكانت الحكومة البريطانية غير صريحة مع حكومة جمهورية ايرلندة بشأن سياستها في ايرلندة الشمالية وكذلك مناقشتها مع الشين فين[١١]، والتي اتخذت أحتمالات عدة للتفسير ، كما كان هناك شعور لدى الجمهوريين بالتمهيد البريطاني لأنسحاب القوات البريطانية من ايرلندة الشمالية ، وفي العام نفسه انتهجت حكومة جمهورية ايرلندة سياسة مزدوجة بالسعي لطمأنة الاقلية الكاثوليكية من جهة وانشاء علاقة بناءة مع قادة الحزب الاتحادي الرسمي الذين شاركوا في اتفاقية سننغدايل من جهة أخرى. وخلال عامي ١٩٧٦ – ١٩٧٧ ، اثبتت هذه الاتصالات طابعها الودي والمثمر[١٢].

قدم الفاين غيل Fine Gael[١٣] في عام ١٩٧٩ وثيقة سياسية عن ايرلندة الشمالية ، تضمنت اقتراحاً عن اتحاد كونفيدرالي حُر محتمل للدولتين الايرلنديتين يتحول صعوداً الى حكومة كونفيدرالية ، يتم تمثيل قسمي ايرلندة بصورة متساوية من حيث السلطات ذات الصلة بالشؤون الخارجية ، الأمن والأمور الخاصة بالعملة فضلاً عن بعض المسائل المالية ، وسيكون لايرلندة الشمالية التي تتقاسم على نحو متكافئ هذا الهيكل الكونفيدرالي مع جمهورية ايرلندة ، وكذلك فيما يخص التمثيل الايرلندي في الجمعية الأوربية Europen Community[١٤].

استُقبل هذا المقترح بصورة حسنة من قبل الاتحاديين في ايرلندة الشمالية ، ومع ذلك وصفَ زعيم الحزب الاتحادي الرسمي هاري ويست Harry West[١٥]. هذا المقترح بأنه "غير ذي أهمية" لكنه قال : "ان حزبه مستعداً لإجراء المحادثات حوله" أما أيان بازلي Ian Pasily زعيم الحزب الديمقراطي الاتحادي ulster Democratic Unionist Party (Dup) [١٦]. فقد تجنب المقترحات الواردة في الوثيقة بأية طريقة[١٧].

وفي بريطانيا، واجهت رئيسة الوزراء البريطانية مارغريت تاتشر Margret Thatcher[١٨] عدواً حقيقياً واحداً هو الجيش الجمهوري الايرلندي[١٩] Ireland repablic Army (IRA). فحين تسنمت المنصب في عام ١٩٧٩ كانت المشاكل في ايرلندة الشمالية قد سبقتها مسبقاً بعشر سنوات[٢٠]. وعلى مدى العقد التالي. استمر الارهاب وفي مرات عديدة مسَّ تاتشر نفسها بصورة قريبة جداً[٢١]. لذا كان لديها اسباباً اكثر من غيرها لمقت الـ IRA والأشمئزاز منهم. وقد كان ردّها السياسي الغريزي اتحادياً بحزم وتصميم، فأنها كانت تردد بأنتظام الوعد بأن ايرلندة الشمالية كانت بريطانية وستبقى بريطانية طالما أن غالبية سكانها يرغب بذلك. وفي كل خريف يتضمن خطابها في المؤتمر الحزبي مقدمة كلامية عاطفية عن شجاعة وتحمل شعب الستر، مع ذلك في حقيقة الامر لم يكن لديها اي أهتمام لا بالأقليم ولابشعبه، واتفق الوزراء والمسؤولون الحكوميون ممن عملوا معها في ايرلندة الشمالية على انها عدت الستر منطقة منعزلة لم تشرع بفهم عاداتها، وكانت تنظر اليها بشكل مبدئي على انها مسألة أمنية[٢٢].

وأنها كانت على نحو متزايد استنزاف للموارد البريطانية وانحراف عن ميزانية دفاعها المضغوطة بشكل كبير ، وان الذي حرّكَ مشاعرها بالفعل هو ناقوس الخطر الثابت على حياة البريطانيين الشباب التي وصفتهم بـ "أبناءنا" المفقودين في الاقليم ، فمن ٣٨ جندي في عام ١٩٧٩ تضاءل العدد على مدى العقد التالي الى معدل ٩ في السنة ، لكن لاتوجد سنة لم يقتل فيها جنديان على الأقل ، وقدرت من الواجب ايضاً كتابة رسالة شخصية الى اسرة كل واحد ، كذلك قامت بزيارات عدة غير مُعلنة الى القوات لأثبات دعمها لهم. وكانت مدينة بشدة للسياسة الالسترية التي انسحب منها الجيش الى أبعد نقطة ممكنة وحُددَّ بدور أحتياطي وحلَّ مكانه في الشوارع شرطة

الستر الملكية Royal ulster Constabulary (Ruc) [٢٣] وكانت متحمسة لأخراج القوات البريطانية من ايرلندة الشمالية ان كان ذلك ممكناً فقط. مع هذا كانت الحقيقة المتعذر حسمها ، كما أقرت في محاضرة كرستها لذكرى ايري نيف في عام ١٩٨٠، في عدم وجود اي بلد ديمقراطي يستطيع طوعاً التخلي عن مسؤولياته في جزء من اقليمه ضد رغبة غالبية السكان هناك[٢٤]. ومثل اي رئيس وزراء آخر ، وجدت السيدة تاتشر نفسها مع مشكلة لاتُحل ، لكن طال عيشها معها ، كلما زاد تحركها في نهاية المطاف نحو القيام بجهد لحلها.

التمهيد الانكلو – ايرلندي لعقد اتفاقية عام ١٩٨٥ :

بدأت المحادثات الانكلو – ايرلندية في ايار عام ١٩٨٠ ، عندما استقبلت رئيسة الوزراء البريطانية مارغريت تاتشر رئيس الوزراء الايرلندي وزعيم الحزب الحاكم فيانافيل Fiauna Fail تشازلز هارفي Charles Haughy في داوتنغ ستريت رقم ١٠ الذي صرح بأنه تولى عهداً من "تعاونٍ جديد وأوثق" بين دبلن ولندن قائم على تعاونٍ أمني متزايد على جانبي الحدود واستعداد واضح من الجانب الايرلندي لأخذ اي شيء تقريباً بالحسبان – بالافتقار الى الانضمام الى كومنولث – والتودد الى الشمال لوضع مصيره في ايرلندة موحدة. ولمح الى انهاء حيادية ايرلندة بالانضمام الى حلف الناتو[٢٥].

لقد اغرى ذلك الأمر تاتشر ، لكنها بقيت حذرة[٢٦]. أذ اجتمعت بقمة ثنائية في دبلن بنظيرها الايرلندي تشارلز هاوفي مع وفد رفيع المستوى. ضم من الجانب البريطاني وزير الخارجية اللورد كارنغتون Carrington ومستشار المالية السيرجيفري هاو Geoffrey Howe ووزير ايرلندة الشمالية (همفري اتكنز Humphrey Atkins). وقد نجح تشارلز هاوفي في تمرير بيان رسمي متفائل يتجاوز حذر تاتشر

فقد وضع ارضية جديدة للمداولات في الدفع الدبلوماسي ، عندما أقرَّ بأن بريطانيا وايرلندة الشمالية والجمهورية مرتبطة بصورة لا سبيل للخروج منها ، ودعى الى دراسات مشتركة "لهياكل مؤسساتية جديدة ممكنة تمنح اعتباراً خاصاً للمجموع الكلي للعلاقات بين هذه الجزر"[٢٧]. وحقوق المواطنة والامن والتعاون الاقتصادي ، واجراءات تشجيع التفاهم بين الحكومتين.

احرجت تاتشر بهذه الكلمات وعبرت "لقد دمّرت مصداقيتي مع الاتحاديين" عندما شكت الى السكرتير الثاني الدائم لوزارة ايرلندة الشمالية السيركنيث ستاو Kenneth stowe. الذي كانت تضع فيه ثقتها ، وعند عودتها الى لندن قامت بمقابلتين تلفزيونيتين مكررة بأن أيرلندة الشمالية كانت جزءاً مكملاً للمملكة المتحدة ومُبينة بحزم أن "ليسَ هناك اي احتمال للكونفيدرالية"[٢٨]، ومن ثم كتبت رسالة استرضائية مهدئة الى أيان بازلي Ian Paisly[٢٩] مخبرة الموالي للاتحاديين أيان غاو Ian Gaw بأنها قد "عُرقلت من وزارة الخارجية"

ومن أجل هذا الترقيع ، كانت قمة لندن نقطة تحول بالنسبة لتاتشر ، كما انها كانت بداية لعملية السلام، فقد رأت رئيسة الوزراء لأول مرة ، ان العلاقة بين لندن ودبلن كانت أهم من العلاقة بين لندن وبلفاست ، وادركت بأن المشاكل في ايرلندة الشمالية لم تكن مشكلة يمكن حلّها من بلفاست والجيش البريطاني وفهمت ، حتى لو كانت متذمرة منها ، بأن الكلمات في البيان الرسمي حول "المجموع الكلي لعلاقات" كانت بداية الحكمة[٣٠].

استغرقت الحكمة وقتاً لتتجذر ، اذ بردت العلاقات بين الحكومتين البريطانية والايرلندية خلال حرب فولك لاند Falk Land[٣١] عام ١٩٨٢ وتحولت الحكومة البريطانية مرةٍ أخرى الى البحث عن تسوية داخلية لايرلندة الشمالية[٣٢].

اما الجمهورية الايرلندية ، فقد قرر مؤتمر "اعادة النظر في ايرلندة الشمالية" ١٩٨١ ، للوزراء والمسؤولين منح الأولوية لتطوير الاتصالات مع القياديين الاتحاديين بمن فيهم بازلي، مع نظرة الى رؤية كيف يمكن أن يصبحوا مشتركين في الهيكلية التي قد تنتج من عملية الدراسات المشتركة التي استهلت بعد اجتماعات القمة بين هاوفي وتاتشر عام ١٩٨٠ ، كذلك تم الاتفاق على الرغبة في تعديل الفقرتين ٢ و ٣ من دستور الجمهورية فيما يتعلق بأيرلندة الشمالية ، مع رؤية لوضع شروط مُفصلة اكثر تقوم على اساسها المناقشات مع الاتحاديين. ونتيجة لذلك اطلقت فكرة مراجعة دستورية في بث اذاعي في ايلول ١٩٨١[٣٣].

في تلك المرحلة ، لم يصبح الاثر الكامل لاضراب الجوع[٣٤] من الرأي القومي في ايرلندة الشمالية واضحاً وبات واضحاً خلال عام ١٩٨٢ ، ان معالجة اضراب الجوع من الحكومة البريطانية قد طرّفت نسبة مهمة من الرأي القومي في ايرلندة الشمالية ، مما ادى الى دعم اضافي لابأس به للشين فين و IRA[٣٥].

ويرى رئيس الوزراء الجمهوري غاريت فيتزجيرالد Garret Fitzgerald (1981-1982) (1982-1987) "ان سياسة الحوار مع الاتحاديين ، لم تكن مرجحة في ذلك الوقت ، لانه سوف لن يظهر أية نتائج" وانه سيزيد فقط الدعم اكثر لـIRA في ايرلندة الشمالية " وأنه "لم يستطع في ظل الظروف السائدة رفض الحاجة الى جمع نوع ما من " البُعد الايرلندي" مع سياستهُ الانتقالية" ورجحَ ان القيام بذلك سوف يساهم بشكل اكبر في راديكالية كارثية للرأي القومي الشمالي وتعرية لموقف حزب SDLP لصالح الشين فين[٣٦].

وحذَّر فيتزجيرالد بأن مثل هذه القضايا برزت كتهديدات كامنة لأمن الجزيرة بما في ذلك الجمهورية ، وأن اصبح IRA قادراً على المطالبة على نحوٍ معقول

بالتمتع بدعم الاغلبية ضمن المجتمع القومي في ايرلندة الشمالية ، لايمكن استبعاد انه قد يتجرأ الى رفع عتبة العنف الى نقطة المخاطرة بحربٍ أهلية كلية في الشمال. وأكد فيتزجيرالد في محاضرة "الهويات الايرلندية التي القاها على شاشة BBC في آيار ١٩٨٢ ، على "الحاجة الى البحث عن ارضية مشتركة بين العُرفين في ايرلندة الشمالية مع نظرة الى تقديم بُنى تحترم تنوعهم". وواصل القول بأنه "ينبغي علينا السعي الى خلق نوع من مجتمع تعددي في دولتنا الخاصة كان سينشأ لو لم تكن ايرلندة منقسمة قبل ستين سنة". واقترح في هذه المحاضرة ادخال نظام بوليسي وقضائي لكل ايرلندة يساعد بريطانيا والجمهورية الايرلندية في ضمان عدم تملص اعضاء الـ IRA من الاعتقال والادانة بمرورهم بسرعة من سلطة قضائية الى أخرى(٣٧).

اما فيما يتعلق بحلٍ سياسي حاسم ونهائي اقترح فيتزجيرالد وجوب البحث عن هيكلية ما، مهما كانت حداثتها ، تُمكنّ شعب ايرلندة من معالجة الأمور معاً ، من التي لايمكن القيام بها بصورة منفصلة ايضاً ، مثل الأمن ومتابعة مصالح كل الشعب الايرلندي في المجتمع الأوربي ، اذ تختلف هذه المصالح عن تلك الخاصة ببريطانيا واقترح ايضاً وجوب ان تحرك ايرلندة وبريطانيا نحو شكل من المواطنة المشتركة.

وبذلك اذنت هذه المحاضرة ببعض الأفكار الرئيسة (الثيمات) التي كان سيؤخذ بها في أجتماع ايرلندة الجديدة في عامي ١٩٨٣–١٩٨٤ ، وفي المفاوضات الانكلو – ايرلندية ١٩٨٤–١٩٨٥(٣٨).

فيما بعد ، في تشرين الثاني ١٩٨٢ ، اقترح جون هيوم Jhon Hume(٣٩) زعيم SDLP على رئيس الوزراء الايرلندي فيتزجيرالد انشاء مجلس قومي لايرلندة الجديدة ، وقد وجدَ الاخير قيمة حقيقة في السعي لانشاء ارضية مشتركة بين القوميين

في الشمال والجنوب كبداية للمفاوضات مع الحكومة البريطانية المتوجهة نحو تقليل عزلة الاقلية القومية في ايرلندة الشمالية(٤٠).

اقترح فيتزجيرالد في خطبة له في بتسبيرغ Pittsburgh في تشرين الاول عام ١٩٨٢، ومن أجل توفير فرصة لنقاشٍ اوسع يشمل الاتحاديين فضلاً عن القوميين ، على الرغم من ان انضمام الاحزاب الاتحادية كان ابعد احتمالاً ، أجراء مشاورات تشمل كل الاحزاب في الجمعية الوطنية الايرلندية معاً الى جانب "الكل في ايرلندة الشمالية من الذين قد يكونون على استعداد للتحدث ، مهما كان بصورة غير رسمية ، سواء انتظموا في احزاب سياسية ، ام لا ، وسواء سعوا الى ، أو عارضوا ، أو الاقل احتمالاً كانوا لا مبالين بـ تطوير علاقات سياسية جديدة بين الشمال والجنوب" واضاف ينبغي ان تكون المناقشة". مع الكل في ايرلندة الشمالية من الذين قد يجدون قيمة حقيقية في خفض التوتر داخل جزيرتنا ، وينبغي ان تصمم للسعي الى مساعدة أولئك المعنيين بتجديد تلك الجوانب الخاصة بالدستور ، والقوانين والترتيبات الأجتماعية لدولتنا التي تطرح عراقيل على التفاهم بين شعب هذه الجزيرة"(٤١).

فاز فيتزجيرالد في انتخابات كانون الاول ١٩٨٢ وأعيدَّ انتخابه رئيساً للوزراء ، فيما أمنَّ الشين فين نسبه ١٠ بالمئة من التصويت في ايرلندة الشمالية ، أي اكثر من ربع مجموع التصويت القومي في انتخابات الجمعية الوطنية في تشرين الأول ، وان أحتمال تراكم زيادة حصته في التصويت بصورة اكبر ، جعل فيتزجيرالد يحس بالضرورة الملحة لتأمين الترتيبات التي ستقلل ابعاد قسم كبير من الاقلية القومية عن مؤسسات ايرلندة الشمالية ، واعتقد بأن هذا لربما يتحقق عن طريق السعي الى شكل ما من السلطة المشتركة في ايرلندة الشمالية التي ستشمل الحكومة الايرلندية بأسلوب

قد ينهي عزلة الاقلية ويجعل من الممكن تأمين دعم قومي لمؤسسات الحكومة والشرطة في ايرلندة الشمالية[٤٢].

مع ذلك ، ادرك فيتزجيرالد ان مثل هذا التحرك سيُرى او يُمثل من الفيانافيل كتسوية غير مقبولة لم تستجب للطموح نحو الوحدة الايرلندية ، كذلك ادرك أن المعارضة من هذا المصدر قد يجعل من المستحيل له تأمين الدعم العام الضروري لهدفه في خلق ظروف يمكن فيها استعادة السلام والاستقرار الى ايرلندة الشمالية والـ IRA المهمش.

وفي هذا السياق بالذات قدم فيتزجيرالد الى الحكومة فكرة أجتماع ايرلندة الجديدة الذي سيوفر منصّة لتقديم القضية الاتحادية الى الرأي العام في الجمهورية ، مع نظرة نحو توليد مدخل عام اكثر اطلاعاً الى مشكلة ايرلندة الشمالية ، وفي الوقت نفسه من المؤمل تأمين أجراءات كافية للدعم او القبول من جانب فيانافيل لمقترحه لمشكلة عزل وابعاد الاقلية في الشمال[٤٣].

كانت ردة الفعل الأولية للحكومة على مقترح فيتزجيرالد سلبية بشدة ، اذ دعمه وزيران فقط، بعدها قدمَّ مقترحه الى جون هيوم ، موضحاً له بأنه لم يكن مستعداً لقبول مفهومه الأضيق عن المجلس القومي لايرلندة الجديدة ، والسعي لدعمه لاجتماع ايرلندة الجديدة المفتوح لكل الأحزاب والاطراف ، وطلب منه مساعدته في تأمين قبول الفيانافيل لأقامة هذا الاجتماع[٤٤].

حاول زعيم الفيانافيل ، تشارلز هارفي عند تقديم وجهات نظره حول تقرير الاجتماع ، اقتراح موافقة الاطراف المجتمعة على الدولة الموحدة هي "الحل الوحيد" وهي رؤية رفضت الاحزاب الأخرى قبولها على نحوٍ خاص ودون تردد.

تقدمَّ فيتزجيرالد ، في غضون ذلك في صيف عام ١٩٨٣ ، بمدخل الى الحكومة البريطانية ، مُصممَّ لجذب انتباه وأهتمام تاتشر بينما كانت تتهيأ لتثبيت الاولويات لدورتها الثانية في المنصب. تضمن هذا المدخل اقتراحاً للاستعداد من جانب الجمهورية للمساعدة في نزع فتيل العزلة القومية من خلال المشاركة المباشرة في العملية الأمنية في ايرلندة الشمالية ، لو أوصت هذه بنفسها لدى الحكومة البريطانية[٤٥].

الاتفاقية الانكلو – ايرلندية ١٩٨٥:

ان انتخاب حكومة ايرلندية جديدة ورئيس وزراء ايرلندي جديد ، غاريت فيتزجيرالد في كانون الاول ١٩٨٢ ، تبع ذلك بفترة قصيرة اعادة انتخاب تاتشر رئيسة للوزراء في حزيران ١٩٨٣ ، قد حسن الجو ودفع بأتجاه اجراء مفاوضات لعقد اتفاقية الانكلو – ايرلندية فضلاً عن ادراك فيتزجيرالد بأن ايرلندة لايمكن ان تتوحد الا بموافقة جماعية ، وتحدث في عام ١٩٨١ عن اصلاح جوانب من الدستور الايرلندي لاسيما الفقرتان ٢ و ٣ اللتان وضعتا المطالبة الاقليمية بالكونتيات الستة[٤٦]، وكان متلهفاً بالشروع على نحو تزايد في اعادة بناء ثقة القوميين الشماليين وتقليص الدعم للشين فين وIRA فضلاً عن ان تاتشر كانت معجبة فيتزجيرالد "فهي ترى بأنه مستقيم ولم يحاول خداعها"[٤٧]، والأمر الآخر هو أنه رغم تعاطفها مع الاتحاديين توصلت تاتشر بالفعل الى تقدير جزئي للقضية القومية ، وحين امتنعت بأن IRA ومدافعي الشين فين عنه لم يكونوا متسللين ايرلنديين لكنهم مواطنون بريطانيون في اغلبيتهم وحركة شمالية محلية قليلة الدعم في الجمهورية ، وبأن الحزب القومي الشرعي SDLP، فاز بأصوات ديمقراطية واضحة ١٨ بالمئة في عام ١٩٨٣ ، مقارنة بـ ١٣ بالمئة للشين فين ، فأصبحت مقتنعة بأن المجتمع الكاثوليكي الثابت مع

القانون ينبغي ان تسوى خلافاته مع الدولة البريطانية. وادركت ان مشكلة ايرلندة الشمالية ليست امنية فقط ، وانما مشكلة سياسية حقيقية تتطلب حلاً سياسياً[٤٨].

من جانب آخر كانت تاتشر متأثرة كما بروديسيا ، وهونغ كونغ وقضايا مشابهة أخرى بوزارة الخارجية ، وكانت الاتفاقية الانكلو – ايرلندية التي برزت في نهاية المطاف في عام ١٩٨٥ ثمرة كدح واجتهاد وزارة الخارجية البريطانية ووزارة الخارجية الايرلندية ، بأنخراط الحد الادنى لوزارة ايرلندة الشمالية وخلف ظهور الاتحاديين[٤٩].

الأهم من كل شيء ، تأثرت تاتشر على نحو كبير بالضغط الامريكي ، اذ كان اللوبي الايرلندي في واشنطن الذي يقوده الناطق بأسم مجلس النواب تب أونيل Tip O'Neil ، والسيناتور ادوارد كندي Edward Kennedy ، ودانيل موينيهان Moynihan – قوياً جداً.

يأتي بالدرجة الثانية بعد اللوبي اليهودي وموالٍ جداً ، يصدر بأستمرار تحذيرات عنيفة عن القمع الاستعماري البريطاني ، والانكار المزعوم لحقوق الانسان في ايرلندة الشمالية ، وكان رئيس الولايات المتحدة رونالد ريغن[٥٠] (٢٠ كانون الثاني ١٩٨١–٢٩ ايلول ١٩٨٩) بخلفيته الايرلندية الخاصة ، عرضة لهذا الاتجاه ، بينما كانت تاتشر ، التي جوبهت بمتظاهرين عدائيين في كل مرة زارت فيها الولايات المتحدة ، واعية بشكل غير مريح بأن ايرلندة الشمالية وترت علاقتها الخاصة بالولايات المتحدة ، ففي زمن الاضرابات عن الطعام في عام ١٩٨١ ، رفض الرئيس الامريكي ان يصبح متورطاً في الشؤون الداخلية لبريطانيا ، رغم ان البيت الابيض ، حذرَّ لندن بعناية من انها كانت في خطر "خسارة الحملة الاعلامية في الولايات المتحدة"[٥١].

لكل هذه الأسباب ، ومن اللحظة التي أعُيد انتخابها في حزيران عام ١٩٨٣ ، بدأت تاتشر بأستحسان فكرة الاقرار بـ"البعد الايرلندي" في معالجة وتناول مشكلة "الستر"[٥٢]. وبأخذ النظرة القائلة بأن الدبلوماسية السرية قد تحقق التقدم خوّلت رئيسة الوزراء سكرتير مجلس وزرائها السير روبرت ارمسترونغ Sir Robert Armstrong، بالترويج لمقترح الى سكرتير مجلس الوزراء الايرلندي ديرموت نالي Dermot Nally ومن المفيد الايضاح بأن الموظفين الكبيرين كان صديقين مسبقاً. وقد كان المقترح الأول المترشح من خلال هذه القناة هو وجوب تغيير الحدود بين الستر وجمهورية ايرلندة من خط الى شريط بعرض خمسة اميال على كلا الجانبين ، عليه يمكن للشرطة وقوات الأمن العمل حين يقومون بملاحقة ساخنة للأرهاب أو المشبوهين من المجرمين. ورغم رفض الحكومة الايرلندية للفكرة ، فأن تقديم مثل هذا المقترح الجاد من البريطانيين جعل الايرلنديون يستخدمون محادثات ارمسترونغ – نالي كوسيلة للمفاوضات حول قضايا اساسية أخرى. ففي طرفة عين كان المسؤولان ومعاونيهما يجتمعون كل اسبوعين. على ان لا تكون هناك أية تسجيلات للمناقشات الشفوية[٥٣].

كذلك كانت هناك ترتيبات سرية للسفر بجوازات سفر مزيفة ، ومهام شبيهة بمهام جيمس بوند (العميل السري). وكانت تعليمات نالي الى نائب رئيس سكرتير مجلس الوزراء ، روبرت ويد – جيري Robert Wade – Gery ، على هذا النحو:

"حين تصل الى مطار دبلن ، خذ سيارة أجرة (تكسي) الى فندقك ، وفي الساعة التاسعة الاّ ربع من الصباح التالي ، تذهب الى شارع معين في دبلن ، أبعد من سور حديقة رئيس الوزراء الايرلندي ، وأن بلغت الساعة التاسعة الاّ ربع بالضبط

، ستنفتح الباب بينما تسير متجاوزاً أياها ، تدخل ، ستنغلق خلفك ونستطيع التفاوض طوال اليوم[٥٤].

رغم ما وصفه ويد – جيري بـ"شكّلها الشديد"[٥٥] بهذه المفاوضات بين المسؤولين، الا ان تاتشر سمحت لها بالأستمرار ، وفرضت شرطين ، الاول : ان لاتجرى الا في مراحلها الأولية في مكتب مجلس الوزراء ، دون تدخل وزارة الخارجية او وزارة ايرلندة الشمالية. ثانياً: عدم وجود أية مقترحات حول سيادة بريطانية متقاسمة او مخففة . وذكر روبرت ارمسترونغ "صخرتها الاساسية كانت السيادة" . "لاشيء هناك مسموح به سيُضعف أو يُفسد سيادة بريطانيا على ايرلندة الشمالية[٥٦].

بعد ذلك اتفقت تاتشر وفيتزجيرالد في لقائهما على هامش القمة الأوربية في شتوغارت Shuttgart في حزيران ١٩٨٣ ، على أحياء المجلس الانكلو – ايرلندي ، الذي تحت رعايته كان مسؤولو البلدين قادرين على الاجتماع بهدوء لستة عشر مرة بين تشرين الاول ١٩٨٣ وآذار ١٩٨٥[٥٧].

في تشرين الثاني ١٩٨٣ ، في اجتماع قمة بين فيتزجيرالد وتاتشر ، اوضح الأول السبب المنطقي لأجتماع ايرلندة الجديدة ، وأكد استعداده لأجراء مشترك في ايرلندة الشمالية لو أن تاتشر أوصت بنفسها لدى الحكومة البريطانية ، لكن هذه القضية لم يتم متابعتها في هذا الاجتماع بسبب حساسية تاتشر من احتمالية طرح الاسئلة في البرلمان عن هذه القضية ووافق فيتزجيرالد كرهاً على عدم اجراء أية مفاوضات بين الحكومتين الى ان يكتمل تقرير الاجتماع ويعلن وينشر[٥٨].

بعد تقديم تقرير الاجتماع في آيار ١٩٨٤ استهلت نقاشات رسمية مع الحكومة البريطانية وقدمت ثلاث حلول عرضت في التقرير ومنها مقترح السلطة المشتركة ، واشترط المقترح الاخير استثناء الدفاع ، السياسة الخارجية والمالية من

نطاق السلطة المشتركة ، التي شملت وزير بدوام كامل من مجلس وزراء كل حكومة والتي ستسيطر على مجالات معينة متحفظة الى ان يأتي الوقت التي تنقل فيه المسؤولية منها الى السلطة التنفيذية لايرلندة الشمالية. وفي المجال الامني. تم اقتراح نظام قيادة مشتركة مع تبادل القيادة الى أعلى مستوى ، كذلك تم تصور محكمة كل ايرلندة ، وكأساس للتفاوضات على طول هذه الخطوط ، اقتراح فيتزجيرالد الموافقة الاولية على التصريح العام بأن الحكومتين استندتا نفسيهما على المبادئ المعروضة في مبحث "الوقائع الراهنة والمتطلبات المستقبلية" لتقرير الاجتماع ، وقد أجيزت هذه المقترحات رسمياً من حكومة الجمهورية الايرلندية ، بعد مناقشة كاملة في مجلس الوزراء.

وفي الشهر التالي لنشر التقرير جاء فيتزجيرالد الى تشيكرز Chequers للمحادثات ومحاولة القيام بتقدم على الخطوط المعلنة في تقرير أجتماع ايرلندة الجديدة، الذي اطلق ثلاثة حلول ممكنة : ايرلندة متحدة ، ايرلندة فيدرالية أو كونفيدرالية ، أو شكل ما من السيادة المشتركة. أقرَّ فيتزجيرالد بأن الأولين كانا خارج التساؤل لكنه تأمل الفوز بدعم تاتشر للخيار الثالث وان وافقت على منح دبلن دوراً في حكومة ايرلندة الشمالية ، وفكرَّ في انه يستطيع الفوز بأستفتاء في الجنوب لنبذ الفقرتين ٢ و ٣ من الدستور الايرلندي اللتين تطالبان بكامل الجزيرة[٥٩].

شككت تاتشر ان كان ذلك ممكناً فيما عدا مقابل درجة مقبولة من التدخل الجنوبي في الشمال ، اذ لم تكن مستعدة لدفع ثمنٍ عالٍ للتخلص من الفقرات التي لم تعتقد بأنها ينبغي ان تكون من الدستور الايرلندي في المقام الأول. كانت تريد فقط التزام الايرلنديين بتعاونٍ أمني اوثق على الحدود ، عن طريق حزام أمني من الجانب

الأيرلندي ، أذ سيسمح للقوات البريطانية بالقيام بعملياتها. على نحو متبادل كانت مستعدة للأخذ بالحسبان أعادة رسم الحدود واعادة القوميين الى الجمهورية[٦٠].

وعلى هذا الاساس تقدمت المفاوضات في الاشهر التي تلت ، ولكن بأشتراك وزارة ايرلندة الشمالية في فريق التفاوض البريطاني من شهر ايلول ١٩٨٣ ، فصعوداً ، وتعيين دوغلاس هيرد Douglas Hurd[٦١] كوزير لايرلندة الشمالية ، اذ رأت فيه تاتشر بأنه شخص ذا فطنة وكان هناك انسحاب ملحوظ من جانب المفاوضين البريطانيين[٦٢].

وفي أجتماع القمة في تشرين الثاني عام ١٩٨٤ لم تنسحب الحكومة البريطانية فقط من المواقف التي كانت قيد النقاش بل انتقصت من قيمة تعديل الفقرتين ٢ و ٣ اللتين اكد فيتزجيرالد على أهميتها في نقاش خاص مع تاتشر[٦٣].

لقد خاب أمل فيتزجيرالد ، لكنه لازال غير مستعد لتدبير المؤتمر الصحفي مابعد القمة اذ رفضت تاتشر كل الخيارات الثلاثة للاجتماع عندما بدأت بأيجابية ، لكنها في النهاية عندما سئلت عن مقترحات الاجتماع ، استعادت حريتها: وأوضحت بشكل تام ، بأن ايرلندة المتحدة هي أحد الحلول المبعدة ، والحل الثاني الكونفيدرالية دولتين مُبعد والحل الثالث كان سلطة مشتركة وذلك ايضاً مُبعد[٦٤]. على الفور شجبتها وسائل الأعلام الايرلندية ، ووصف فيتزجيرالد لهجة رئيسة الوزراء البريطانية بأنها "مهينة بلامبرر" وبدت علاقات لندن – دبلن وكأنها عادت الى المربع الأول ، حتى ان السفير البريطاني في دبلن قد حذر بأن التسامح مع الـ IRA سيتنامى في ايرلندة ، وبأن مكافحة الارهاب قد اضعفت[٦٥]. قادت ردة الفعل السلبية جداً التي احدثها هذا التعليق لتاتشر ، ليس فقط في ايرلندة بل ايضاً في الحلقات السياسية البريطانية وبين العامة في بريطانيا ، جنباً الى جنب مع القلق الذي عبر عنه حول

الموقف لرئيسة الوزراء من الرئيس الامريكي رونالد ريغن Ronald Reagon في لقاء بين الاثنين بعد مدة قصيرة في واشنطن[٦٦]، الى اعادة نظر جذرية للموقف البريطاني. ففي كانون الثاني ١٩٨٤ ، أصدر البريطانيون مقترحات ذات صفة جوهرية اكثر بكثير من تلك التي تمت الاشارة اليها في قمة تشرين الثاني ، مما يوضح في الوقت نفسه بأنهم لم يكونوا يسعون الى أو يتوقعون تعديلاً على الفقرتين ٢ و ٣ من الدستور الايرلندي كتعويض عن مايقترحونه.

تضمنت المقترحات البريطانية الجديدة، أقامة ، ضمن الاطار الحكومي المتبادل الانكلو – ايرلندي ، المُعد في عام ١٩٨١ ، هيئة مشتركة للنظر – بالصلة مع ايرلندة الشمالية – في الامور القانونية ، والعلاقات بين الشرطة والمجتمع ، وسياسة السجون ، والتنسيق الامين ، ومسائل حقوق الانسان السياسية ، فضلاً عن مواضيع أخر. وضمن الهيئة المشتركة ، سيتم القيام بكل جهد لحل الخلافات بدلاً من مجرد رفع تقارير بها الى الحكومتين . وستكون هناك وزارة مشتركة في بلفاست مع وزراء من الحكومتين ككراسي مشتركة لهيئة مشتركة ، وستنظر مسألة المحاكم المشتركة أو المختلطة للجرائم الارهابية من لجنة ثانوية. وبالصلة مع الشرطة ، ستضع هيئة في متناول اليد برنامجاً للفعل سيشمل بين أمور أخرى ، أقامة اجهزة استشارية محلية وتحسينات في معالجة الشكاوى ، واجراء لزيادة نسبة الكاثوليك في الـ (Ruc) والهدف الرئيس من كل هذا هو جعل الشرطة اكثر قبولاً بسهولة بين المجتمع القومي. وسيكون هناك هيكل جديد لحماية حقوق الانسان ومنع التمييز ، وستؤخذ رؤى الجمهورية بالحسبان في تعيينات عددٍ من الهيئات. أخيراً ، وصف مقترح للطبقة البرلمانية البريطانية – الايرلندية بأنها "لاتزال مفتوحة" وعلى هذا الاساس بالذات، تقدمت المفاوضات خلال مطلع عام ١٩٨٥ ، مع ذلك وبختام شهر نيسان ، أصبح

من الواضح ان المقترحات عن "اجراءات بناء الثقة" ، كما تم وصفها في ذلك الحين ، التي تتضمن الRuc وفوج دفاع الستر (UDR) وستشمل مراجعه محتملة لأحكام السجن ذات الصلة بخفض العنف ، لم تمنح الأهتمام الملائم من الجانب البريطاني ، مما جعل فيتزجيرالد يشترط الى انه مالم يتم تنفيذ هذه "الاجراءات المرتبطة" كما كانت توصف ، فأن الحكومة الايرلندية لن تستطيع دعم الاتفاقية ، وبعد نقاش ساخن مع رئيسة الوزراء البريطانية وافقت الاخيرة على امكانية أخذ هذه الخطوات فيما يخص هذه الامور ، لكنها اقترحت وجوب وصف هذه الخطوات بـ"الجزء التنفيذي للاتفاقية" بدلاً من استخدام "الاجراءات المرتبطة".

وفي الاشهر التي تلت ، تم الوصول الى اتفاق فيما يخص قضايا مثل مرافقة الجيش البريطاني والـ (UDR) من الشرطة وتعيين قضاة كاثوليك أضافيين في المحاكم العليا في ايرلندة الشمالية مع رؤية لتعديل انعدام التوازن الديني في هذه المحاكم(٦٧).

لقد كانت تاتشر مستعدة لقبول نوع ما من "البعد الايرلندي" مقابل تطمينات دبلن بقبولها بحق الستر في البقاء بريطانية طالما ترغب الاغلبية بذلك ، بدون التعديل الرسمي للدستور الايرلندي مع هذا استغرق اشهراً من التفاوض المتعرج بين المسؤولين واجتماع حاسم بين تاتشر وفيتزجيرالد من هامش قمة اي سي ميلانو Milan Ec في آيار للتغلب على شكوكها. اذ كانت لاتزال قلقة حيال الذهاب بعيداً جداً ، لكنها في النهاية وافقت على منح دبلن ليس فقط حق التشاور حول شؤون ايرلندة الشمالية ، بل ضمنت مدخلاً مؤسسياً في شكل مفوضية يترأسها بصورة مشتركة وزير الدولة لايرلندة الشمالية ووزير ايرلندي ، مع سكرتارية دائمة تُقيم خارج بلفاست. كان هذا هو اساس الاتفاقية الانكلو – ايرلندية الموقعة من رؤوساء وزراء

بريطانيا وايرلندة في هيلزبورو كاسل Hillsborough Castle في ١٥ تشرين الثاني عام ١٩٨٥[٦٨].

اقامت الحكومتان البريطانية والايرلندية مؤتمراً بين الحكومتين تناول الأمور السياسية والأمن والامور ذات الصلة والمسائل القانونية ، وتعزيز التعاون عبر الحدود ، فتحت المادة ٢ (ب) التزمت الحكومة البريطانية "بالأهتمام بتعزيز السلام والاستقرار" ، والقيام بجهود محددة لحل أية خلافات نشأت داخل المؤتمر مع الحكومة الايرلندية. ونصت المادة ٥ (أ) أن المؤتمر سينظر في الاجراءات "للأعتراف بـ والتكيف مع حقوق وهويات التقليديين في ايرلندة الشمالية، وحماية حقوق الانسان ومنع التمييز. وشملت الأمور التي سينظر اليها في هذه المجالات اجراءات تعزيز الارث الثقافي لكلا التقليديين والتغيرات في الترتيبات الانتخابية ، واستخدام الأعلام والرموز ، وتجنب التمييز الأجتماعي والأقتصادي. ونصت المادة ٥ (جـ) أنه أن ثبت استحالة تحقيق واستدامة الايلولة على اساس يضمن قبولاً واسع النطاق في ايرلندة الشمالية، سيكون المؤتمر اطاراً ضمنه قد تقدم الحكومة الايرلندية، حيث تكون مصالح مجتمع الاقلية متأثرة على نحوٍ مهم وخاص ، وجهات نظرها حول مقترحات تخص التشريع الرئيسي وحول قضايا السياسة الرئيسة ، التي تكون حول حدود سلطة ادارات (اقسام) ايرلندة الشمالية. وحول وضع ايرلندة الشمالية ، نصت المادة الاولى من الاتفاقية أن الحكومتين:

أ. تؤكدان أن اي تغيير في وضع ايرلندة الشمالية سوف لن يحدث الاّ بموافقة اغلبية شعب ايرلندة الشمالية.

ب. تدركان أن الرغبة الحالية لغالبية شعب ايرلندة الشمالية هي ليست لأجل اي تغيير في وضع ايرلندة الشمالية.

ج. تعلنان ان ، اذا في المستقبل رغب غالبية شعب ايرلندة الشمالية بوضوح من أقامة ايرلندة متحدة ووافقت عليه رسمياً ، فأنهما ستدخلان وتدعمان في البرلمان الخاصة تشريعاً يعطي نتيجة لتلك الرغبة[٦٩].

- **الموقف الاتحادي والايرلندي من توقيع الاتفاقية:**

بينما ابقت دبلن جون هيوم مطلعا عن كتب ، على المفاوضات التي جرت ضمن دائرة ضيقة من المطلعين ، استبعد القائدان الاتحاديان – جيمس مولينوكس James Molyneaux من الحزب الاتحادي الرسمي وأيان بازلي من الاتحاديين الديمقراطيين الأكثر تصلباً أيضاً فمن الواضح انهما استبعدا ، لأنه لن يكون هناك اي اتفاق ان تمَّ شمولهما ، فقد كان موقفهما من الاتفاقية واضحاً لرئيسة الوزراء البريطانية[٧٠]، اذ بات الاتحاديون في شكٍ حين سمعوا شائعات عن ما قادت اليه المحادثات بين الحكومتين. ومنذُ آب عام ١٩٨٥ ، كتب الزعيمان الاتحاديان الرئيسيان الى تاتشر مُعربين عن قلقهما من السرية المحبطة بالمحادثات الانكلو – ايرلندية ومستقبل السياسة الدستورية في ايرلندة الشمالية. إن توجب لأتفاقية انكلو – ايرلندية أن تمنح الجمهورية اي دور في توجيه الشؤون الداخلية لأيرلندة الشمالية او السيطرة عليها. وبَينّا ان بفرض أن السيادة المطلقة للمملكة المتحدة على ايرلندة الشمالية بقيت غير متناقضة ، وبفرض ان المطالبة الأقليمية للجمهورية بالشمال سُحبت ، فأنهما كانا راغبين في المساهمة بعملية المناقشة البريطانية – الايرلندية والتعاون بينهما.

أ- كاعضاء في حكومة ايرلندة الشمالية الجديدة التشكل يجتمعون بأعداد مقابلة في حكومة الجمهورية الأيرلندية للنظر في أمور المصلحة والأهتمام المتبادلين ضمن نطاق المسؤوليات الادارية الخاصة.

ب–كأعضاء لحكومة منتقلة يؤلفون جزء من وفد المملكة المتحدة الى المحادثات مع حكومة الجمهورية الايرلندية حول أمور المصلحة والأهتمام المتبادلين لكلتا الدولتين حصراً بتلك الأمور المشار اليها في (أ) أعلاه. وتلك التي تمسّ السيادة المطلقة للمملكة المتحدة على ايرلندة الشمالية[٧١].

قَدّم مولينوكس وبازلي وجهة نظرهما بأن "الفيتو (حق النقض) المستمر لـSDLP" على التطوير السياسي الداخلي ، والرفض المستمر للديمقراطية المحلية في ايرلندة الشمالية في نطاق الاتفاقية الأنكلو – ايرلندية ، قد يعزز فقط تضاؤل ثقة الاغلبية الاتحادية من العملية الدستورية ، مع عواقب "وخيمة" وبسبب قلة المقاعد في حكومة منتقلة ، كان الزعيمان الاتحاديان مستعدين للنظر في "أية مقترحات معقولة من أجل حماية مصالح الاقلية في برلمان جديد لايرلندة الشمالية"[٧٢].

وقد جاء ردّ تاتشر على الزعيمين الاتحاديين بأنها كانت : "مقتنعة بأن الحوار مع الحكومة الايرلندية مثلَّ افضل أمل لتحسين التعاون في عدد من المجالات ، بما فيها الامن ، وتعزيز سلام واستقرار ثابتين في ايرلندة الشمالية. فأن حظي الحوار بفرصة اثمار نتائج مفيدة ، فلابد ان يبقى سرياً الى ان يصل الى خاتمة". واعطت "تأكيداً مطلقاً" بأن السيادة المطلقة البريطانية على ايرلندة الشمالية سوف لن تتناقص ، وبهذا عنت ان "ايرلندة الشمالية أولاً ستبقى جزءً من المملكة المتحدة طالما رغبت الأغلبية في الاقليم بذلك ، وثانياً أنه مهما قد يبرز من مناقشاتنا مع السلطات الايرلندية ، ستبقى المسؤولية عن حكومة ايرلندة الشمالية مع وزراء المملكة المتحدة المسؤولية عن البرلمان". وأملت في ان يتقبل الزعيمان الاتحاديان في "وجوب ان تكون حكومة المملكة المتحدة والبرلمان هما اللذان يحددّان السياسة التي ستعتمد فيما يخص العلاقات مع البلدان الأخرى، بما فيها جمهورية ايرلندة"[٧٣].

لقد سعى مولينوكس وبازلي بشكل خاص الى تأكيد "ان السيادة البريطانية المطلقة غير المتناقصة على ايرلندة الشمالية ستمنع أية آلية بريطانية – ايرلندية ، نتعامل فقط مع ايرلندة الشمالية ، بدلاً مع العلاقات البريطانية – الايرلندية بأكملها". ولاحظا في رد تاتشر ، أهمالها ذلك ، كدلالة على أن مثل هذه الآلية قد خطّتها الحكومة البريطانية ، وهذا ما رأياه انتهاكاً للسيادة البريطانية المطلقة على ايرلندة الشمالية.

لم يقبل مولينوكس وبازلي أن تخفف الجمهورية بأية حال. مطالبتها بأقليم ايرلندة الشمالية ، واشارة من حكومة الجمهورية بأنها أجبرت على تقبل واقع وجود ايرلندة الشمالية كحقيقة سياسية كانت بعيدة عن الأعتراف الحقيقي. وتقبل الزعيمان الاتحاديان حق حكومة المملكة المتحدة والبرلمان في تحديد السياسة التي ستعتمد فيما يخص العلاقات مع البلدان الأخرى. مع ذلك ، "سنحتج ان كان في نيتكم معاملة ايرلندة الشمالية كجزء متميز من المملكة فيما يخص العلاقات مع الجمهورية الايرلندية ، حينها تملي العدالة ان يمنح شعب ايرلندة الشمالية فرصة قبول أو رفض ماتفاوضت عليه حكومتكم بخصوص الاقليم قبل الوصول الى صفقة نهائية ، فبعد كل ذلك تصرين على ان الحكومة المنتقلة لايمكن اعادتها الى ايرلندة الشمالية ، الا اذا كانت مقبولة لجانبي المجتمع هناك ، ندعوكِ لتبيين ان كانت سياسة حكومتك هي مواصلة التقدم في صفقة بريطانية – ايرلندية حول ايرلندة الشمالية غير مقبولة لدى الغالبية في الاقليم ، بينما سيسمع لأقلية بالأستقرار في ممارسة حق النقض على الايلولة"[٧٤].

وبعد كل ذلك ، لم تتوقع الأحزاب الاتحادية ابداً بأن تذهب تاتشر من وراء ظهورهم وتعقد صفقة مع دبلن. كان احساسهم شخصي، فقد عبّر بازلي عن ذلك

بقوله "نحن بريطانيون، وسنبقى بريطانيين" ، واضاف : "تقول السيدة تاتشر الآن بأن على الجمهورية امتلاك رأي في اقليمنا ، نقول : ابداً ، ابداً ، ابداً ، ابداً"[٧٥] مصرّاً على الرفض الاتحادي للاتفاقية الانكلو – ايرلندية. كان ذلك في مظاهرة جماهيرية ضد الاتفاقية في ٢٤ تشرين الثاني ١٩٨٥ ، حضرها ١٠٠,٠٠٠–٢٠٠,٠٠٠ اتحادي معارض للاتفاقية. ووصف نائب آخر هو بيسلي بيتر روبنسون Peter Robinson ، الاتفاقية بـ "فعل البغاء السياسي هذا" ، وسألها اينوتش باول Enoch Powell ببرود في مجلس العموم أن ادركت بأن "جزاء الخيانة هو السقوط في احتقار العامة؟" ردت وبحسم بأن تعليقاته "مهينة للغاية"[٧٦].

استقال الاعضاء الاتحاديون الخمسة عشر كلهم من مقاعدهم احتجاجاً ، تحت شعار "الستر تقول لا"[٧٧]، بعدها تمت خسارة مقعد نيوري Newry وارماغ Armgh الى نائب زعيم SDLP ، شيموس مالون Seamus Mallon.

اثبت التصويت، المعارضة البروتستانتية لحزب التحالف، الذي حصل فقط على ٣٢,٠٩٥ صوت، بينما صوّت البروتستانتيون للأحزاب المناهضة للاتفاقية[٧٨].

وفي يوم ٣ آذار ١٩٨٦ ، اغلق "يوم الفعل" Dayof Action الأتحادي الكثير من التجارة والصناعة لأيرلندة الشمالية ، متبوعاً بأعمال شغب في المناطق البروتستانتية في بلفاست واطلاق القناصين الموالين النار على Ruc. بعدها في الشهر نفسه، قادَ منع استعراض الصبية المتدربين Apprentice Boys في بورتاداون الى شغب بين RUC والموالين ، واستمر على مدى الاسابيع التالية ، مؤدياً الى موت بروتستانتي شاب. وقادت التوترات بين RUC والموالين في النهاية الى الهجوم على اكثر من خمسمائة منزل شرطي وأجبار ١٥٠ عائلة على الخروج من المناطق البروتستانتية غير الحصينة ، بعدها كشف رئيس شرطة الـRUC ،

السير جون هيرمون John Hermon ، بأنه قرر ان لايتكرر اضراب UWC لعام ١٩٧٤ مرة أخرى ، وان يكون الـ RUC في الطليعة للسيطرة على النظام العام ، واعلن "انني مستعد تماماً عند الضرورة أن أشهد تضحيتهم [RUC] بأنفسهم" [٧٩].

مع ذلك ، بقيت المعارضة الاتحادية للاتفاقية ، رغم انخفاض العنف ، جوهرية ، فالمادة ١ (أ) عُدَّت من الأحزاب الاتحادية لاتتخطى البيانات الأولى لحكومات الجمهورية ، وكانت متماثلة في الواقع مع الاعلان الايرلندي في سننغدايل Sunningdale ١٩٧٣ ، ووصفت المادة ١ (ب) بأنها مجرد بيان للحقيقة القائمة ولاتضيف شيئاً الى أهمية المادة ١ (أ) ، وزعم الاتحاديون أن المادة ١ (أ) و (ب) كانت مجرد بيان للموقع الحقيقي لايرلندة الشمالية القائمة ضمن المملكة المتحدة وللنوايا المعلنة الحالية للحكومتين ، وقالوا بأن المادة "لاتمنح الاعتراف لأيرلندة الشمالية واولئك الذين زعموا بأنها تفعل ... أما يجهلون تاريخ القضية او انهم يحرفون الوضع".

علاوة على ذلك ، عدَّ الاتحاديون ان المادة (١) كانت البيان الأضعف حتى الآن عن وضع الحكومة البريطانية ، وتذكّر الاتحاديون ان في الفقرة ٥ من اتفاقية سننغديل ، اعلنت الحكومة البريطانية انها كانت وستبقى على سياستها في دعم رغبات اغلبية شعب ايرلندة الشمالية ، أن الوضع الراهن لايرلندة الشمالية هي انها جزء من المملكة المتحدة ، ولاحظ الاتحاديون انها : "لم تعد بعد سياسة حكومة جلالتها في دعم رغبات شعب ايرلندة الشمالية ، وأن حكومة جلالتها لم تعد مهتمة بتحديد الوضع الراهن لايرلندة الشمالية". وعُدّت هذه النقطة الأخيرة مهمة بالنظر الى الاختلافات بين النسختين البريطانية والايرلندية لنص الاتفاقية. ففي النسخة الأولى ، بدأ التمهيد:

اتفاقية بينن حكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندة الشمالية وحكومة جمهورية ايرلندة.

بينما ينص تمهيد النسخة الايرلندية:

اتفاقية بين حكومة ايرلندة وحكومة المملكة المتحدة. وهذه الاختلافات ، كما قال الاتحاديون ، المتخذة مع الفشل في تحديد وضع ايرلندة الشمالية ، فسحت المجال لأولئك الذين ظنّو أن ايرلندة الشمالية كانت ، في القانون الايرلندي جزءاً من الدولة الايرلندية ليؤكدو أن الاتفاقية قبلت ، أو لم تخرج عن ، ذلك المقترح. وزعم الاتحاديون وجود تغيير في وضع ايرلندة الشمالية ، لأن شعب ايرلندة الشمالية كان متأثراً بالاتفاقية ، التي غيرت عمليات وهياكل الحكومة العاملة داخل ايرلندة الشمالية.

وقالو: أكان يتوجب على حكومتي المملكة المتحدة والجمهورية السعي للحصول على موافقة شعب ايرلندة الشمالية على ذلك التغيير[٨٠]. بمعارضة الاتفاقية. واختتموا بالقول: ان الاتفاقية هي مكافأة على عناد وتصلب SDLP ، بالأقتران مع عنف الجمهورية المقاومة ...

ان الاسلوب الذي به تم التفاوض حول الاتفاقية يدل وبصورة واضحة على انها مصممة لأيذاء شعب ايرلندة الشمالية ...

- ان الاتفاقية لاتمنح اي اعتراف اضافي بوضع ايرلندة الشمالية: غير الموافقة على حق شعب ايرلندة الشمالية في تقرير مستقبله ، وتحاول الاتفاقية تدمير ذلك الحق ...
- أن المؤتمر بين الحكومتين هو سلطة مشتركة في المرحلة الجنينية، والتي أن سمح لها بالتطور، فأنها ستصبح حكومة فاعلة لايرلندة الشمالية.

- ان الاتفاقية والمؤتمر بالعمل فوق رؤوس الممثلين المنتخبين لشعب ايرلندة الشمالية يفوضان وضع اولئك النواب ...
- ان الاتفاقية تقلص السيادة البريطانية المطلقة في ايرلندة الشمالية من خلال القبول بحكومة خارجية في هيكل وعمليات حكومة ايرلندة الشمالية.
- ان الاتفاقية تفتقر الى موافقة شعب ايرلندة الشمالية...
- ان التغيرات في الأمن والسياسات الأخرى المشار اليها في الاتفاقية سوف لن تقود الاّ الى انعدام أمن واستقرار أكبر و ... سوف لن تقود هذه الأتفاقية الى السلام والمصالحة.
- ليس هناك أفق للأيلولة (لأنتقال السلطة) طالما الاتفاقية باقية ... ومتطلبات الايلولة غير عادلة بحيث تتم الحاجة الى موافقة اكبر لتقليص الاتفاقية مما تتم الحاجة الى ترسيخها.

أجمالاً ان الاتفاقية تمييزية .. فهي لاتشترط مساواة المعاملة سواء داخل ايرلندة الشمالية أو داخل المملكة المتحدة ... وهي غير قابلة للإصلاح ... ولاتوجد أية تغيرات وقد يجعل هذا الأطار مقبولاً[٨١]...

لخصّ بازلي مخاوف الكثير من الاتحاديين حين قال بأنه ظنَّ "سواء كانت السيدة تاتشر تعلم أم لا ، فإنها كانت توقع وثيقة ، كانت حصيلتها النهائية ايرلندة موحدة". واعتقد ان الحكومة البريطانية قالت "نعم ، نحن سنصوت من أجل أيرلندة موحدة" ، وقال وزير الدولة ... "لا أظن انه بالأمكان هزيمة جيش الجمهورية الايرلندية IRA ، حسناً ، إن ليس بالإمكان هزيمته ، اذاً يجب عليه تهيئة شروط الاستسلام للحكومة البريطانية ، ولذا ستكون وجهة نظر الشعب ، نعم ، تحاول الحكومة البريطانية بيعنا. بالتأكيد"[٨٢].

بينما كانت تلك وجهة نظر الاتحاديين بالاتفاقية ، فقد أختلفت رؤية حكومة الجمهورية الايرلندية لها ، فقد رأى فيتزجيرالد "أن الاتفاقية لم تتصورها الحكومة الايرلندية ابداً ، كمحاولة لطأطأة رؤوس الاتحاديين كما زعموا" وانما "كان الهدف هو اضعاف الدعم لـIRA عن طريق تقليل عزلة الأقلية القومية في ايرلندة الشمالية وتثبيت الوضع في تلك المنطقة بخلق ظروف تستطيع بها هذه الأقلية تعرّف نظام السلطة هناك ، عندما كانت سابقاً غير قادرة على القيام بذلك". واضاف: "كانت الصيغة التي اتخذتها الاتفاقية في النهاية أقل مساعدة وفائدة مما تأملنا في الأصل ، من حيث انهاء العزلة القومية وتأمين قبول القوميين بالمؤسسات والهيكل الأمني في ايرلندة الشمالية". وانه لم يكن متأكداً حتى اليومين الأخيرين قبل توقيع الاتفاقية من انها سوف تؤمن الدعم الكامل لكل الأعضاء القياديين في SDLP ، وانه ادرك خلال المناقشة النهائية له مع قادة SDLP بأنه ((مابرز من الاتفاقية ، لم يلب طموحاتنا وان بتوقيعها قد اخذت مجازفة لابأس بها في دعمها". واعتقد انه ضمن الاتفاقية هناك "قوة كامنة لتقدم اكثر بكثير – فأنه حتى لو اخفقوا فليس هناك اي شك أنها كانت تستحق المحاولة" ، بعدها منح قادة الـ SDLP الاتفاقية دعمهم لها[٨٣].

نتائج الاتفاقية الانكلو – ايرلندية

اظهرت الاقتراعات في كل من بريطانيا والجمهورية دعماً عاماً قوياً ، اذ شعر معظم الشعب بأن الاتفاقية التي تُشجب من المعارضين بعناد على كلا الجانبين، لربما كانت بالاتجاه الصحيح.

ولكن بمرور الوقت ، شعرت تاتشر بالندم على الاتفاقية الانكلو – ايرلندية ، فقد خاب املها بمرارة على فشلها في تقديم نوع من التعاون عبر الحدود ضد الأرهاب كما أملت. وفي عام ١٩٨٧ عاد هاوفي الى السلطة في الجمهورية، ورغم انه لم يلغي

الاتفاقية – أذ كان معارضاً لها – بقيَّ غير متعاون ، وبعيد عن خفض العنف ، اذ اثارت الاتفاقية الميليشيات على كلا الجانبين الى نشاط متزايد ، وعلى مدى السنتين التاليتين ، قام الـ IRA بهجمات على كادر الجيش البريطاني في ايرلندة الشمالية نفسها ، اذ قتل واحد وعشرين جندياً في عام ١٩٨٨ ، واثنا عشر في عام ١٩٨٩ ، على الارض الاساسية (قتل عشرة من اعضاء الفرقة الموسيقية في هجوم على الكلية البحرية الملكية للموسيقى في ايلول عام ١٩٨٩ ، وعلى القارة في آذار ١٩٨٨ احبط الـ SAS هجمة مخطط لها على اعضاء الفرقة الموسيقية في هجوم على الكلية البحرية الملكية للموسيقى في ايلول عام ١٩٨٩[٨٤].

وبحلول عام ١٩٩٣، استنتجت تاتشر بأن الفلسفة الكاملة التي تكمن خلف اتفاقية عام ١٩٨٥ كانت غلطة، ولم تقترح ما قد يكون عليه النهج البديل، اذ كان المضمون امناً اقوى.

حملت اتفاقية عام ١٩٨٥ بالتدريج ثماراً ويمكن رؤيتها كبداية لعملية قادت في نهاية المطاف الى اتفاقية الجمعة العظيمة Good Friday agreement عام ١٩٩٨، وحكومة تقاسم السلطة لعام ٢٠٠٧، افادت كتحذير للأتحاديين بأنه يمكن خداعهم عن طريق الضمان المتكرر من قبل لندن بأن ايرلندة الشمالية ستبقى جزء من المملكة المتحدة، طالما أن اغلبية شعبها رغب بذلك، ولم يمنحهم حق النقض، هذا حول كيف اختارت بريطانيا تنفيذ سياستها. من جهة اخرى ساعدت الاتفاقية بالفعل على مصالحة القوميين مع الحكم البريطاني، ودعمت موقف الـSDLP وعلى نحوٍ أهم، بدأت بتحويل الشين فين والـIRA نفسه الى الفكرة القائلة بأمكانية تحقيق المزيد عن طريق التفاوض بعيداً عن طريق العنف الذي لانهاية له، وفي الوقت نفسه وفرّت آلية التعاون الذي انشئ في عام ١٩٨٥ ميكانزمات لتهدئة المشاكل بين

الحكومتين واقنعت الاتفاقية بالفعل الولايات المتحدة بأن بريطانيا كانت في الاصل تحاول حل المشكلة التي قادت الى فهم امريكي افضل للموقف الاتحادي، وشجعت على المزيد من الاستثمار الدولي ، لاسيما الامريكي في ايرلندة الشمالية لأن كل هذه التطورات المفيدة تدفقت من اتفاقية عام ١٩٨٥[٨٥].

نتائج البحث

١- بعد أن اخذّ تصاعد العنف في ايرلندة الشمالية الشيء الكثير من السياسة البريطانية ، اقتنعت اخيراً بأشراك جمهورية ايرلندة بحل المشاكل السياسية والامنية حلاً سلمياً سياسياً عن طريق المفاوضات ، وكان حزب SDLP أحد المتبنين لهذا الاتجاه.

٢- احد اسباب المضي في عقد الاتفاقية هو الرغبة المشتركة للحد من نشاط IRA وتطويقه.

٣- ان اتخاذ المفاوضات لعقد الاتفاقية طريقاً سلمياً شجع IRA في رغبته على اتخاذ الحل السلمي طريقاً له.

٤- رأى الجانب الجمهوري انه لابدّ من تحقيق كل الطرق والوسائل لتحقيق الهدف المنشود بتوحيد الجزيرة ، وعدَّ الاتفاقية خطوة بهذا الاتجاه.

٥- مثل IRA ورقة ضغط على بريطانيا للقبول بحل المشكلة الايرلندية بمشاركة جمهورية ايرلندة اي انها اتخذت بعداً ايرلندياً.

٦- بعد أن اقتنعت تاتشر بأن المشكلة الايرلندية امنية بالدرجة الاولى ، فقد اتفقت النظرتان البريطانية والايرلندية على ان المشكلة مشتركة ولايمكن حلها بصورة منفردة ، وانهم مرتبطون بها بصورة لايمكن الخروج عنها.

٧- على الرغم من رفض الاتحاديين الشروع بالاتفاقية ، الا أن تاتشر رأت نفسها مرغمة عليها بسبب ضغوط عدة اهمها الضغط الامريكي ، فضلاً عن رغبتها في ايجاد حلاً سلمياً لهذه المعضلة.

٨- ساهم اضراب الجوع الذي قام به السجناء الايرلنديون من IRA في زيادة الدعم لـIRA والشين فين.

٩- أن الاتفاقية لم تستطع أن تقلل من عنف الميليشيات على كلا الجانبين البروتستانتي والكاثوليكي ، وندمت تاتشر عليها ، الاّ ان ثمارها بدأت تنضج كبداية لعملية قادت في النهاية الى اتفاق الجمعية العظيمة ١٩٩٨ ، وحكومة تقاسم السلطة عام ٢٠٠٧ وانها كانت خطوة بأتجاه المصالحة الوطنية في ايرلندة الشمالية.

١٠- ان الاتفاقية ساعدت على مصالحة الوطنيين مع الحكم البريطاني ، ودعمت موقف حزب SDLP ، وبدأت بتحويل الشين فين و IRA الى العمل السياسي عن طريق التفاوض.

11- Anglo-Irish Agreement in 1985
12- Dr. Kefah Karim Salman
13- College Faculty of Arts / Al-Mustansiriya University
14-
15- Dr. Ihssan Ali Hussein
16- College of Education / Ibn Rushd - Baghdad University

Abstract

That Santg Dale Conference 1973 in achieving its objectives failure after the dissolution of Ireland Council in May 1974, the violence increased dramatically, and all attempts to reach a political solution, not Britain could not defeat the IRA so it was necessary that there should be a political solution, and the Patriots also felt that the problem is a political problem between Britain and the Republic of Ireland, and that improved relations between the two parties will end the discriminatory policies against the Catholic minority in Northern Ireland, accompanied by talks between national Catholic parties and federal party north, Tceft a proposal to form a confederation state comprising North and the Republic of Ireland Ireland. As for Britain it has held that Northern Ireland will remain British as long as desired majority of people do, and began the negotiations between the British and the Republic of governments of Ireland, began a security cooperation on both sides of the border, pushing it to a bilateral summit in Dublin between British Prime Minister Margaret Thatcher and her Irish southern Charles Haovi in an attempt to develop a new diplomatic ground for payment as Rao that Britain and Northern Ireland and the Irish Republic are tied to no way out of them, and Thatcher saw for the first time that the relationship between the engine and Dublin more important than the relationship between London and Belfast. On the other hand, John Hume's Social Democratic Labor Party leader proposed the creation of the new national Council of Ireland in an attempt to seek to establish common ground between nationalists in the north and the south as the beginning of negotiations with the British flying to reduce the

isolation of the Catholic minority in Northern Ireland government.

After Garrett Fitzgerald win the premiership in Ireland Republic in December 1982 and re-election of Margaret Thatcher in June 1983, air improvement and raising the negotiations for the contract agreement, but several factors the most important US pressure Margate Thatcher began with approval the idea of "Irish dimension" in addressing the problem Jackets in exchange for assurances from Dublin against Northern Ireland in the British wanted to stay as long as the majority do so without formal amendment to the Irish constitution.

The reaction was Protestant federal very strong to hold the Convention, and expressed the Federal party leaders expressed their concern toward secrecy surrounded the talks Anglo - Irish and the future of constitutional politics in Northern Ireland - demanding the right to grant the people of Northern Ireland the opportunity to accept or Matvaodt rejected by the British government over the province, before reaching to its final decision after the signing of the agreement, he became federal, insisting on the rejection of the Convention, and declared that the method, which was negotiated by on the agreement indicates that it was designed to hurt the people of Northern Ireland and the agreement discriminatory and is beyond repair and it will ultimately lead to a united Ireland, which rejected the federal. While Republicans look to the Convention, as an attempt to reduce the national isolation in Northern Ireland, but they were not required in terms of securing national institutions in acceptance and security architecture in Northern Ireland level.

الهوامش

١) كفاح كريم سلمان ، مشروع تقاسم السلطة في ايرلندة الشمالية (١٩٧٣-١٩٧٦) ، مجلة آداب المستنصرية ، العدد ٦٧ ، ١٩١٤ ، ص١١٥-١٤٢.

٢) ارثر بريان ديف فاولكنر (١٨ شباط ١٩٢١ – ٣ آذار ١٩٧٧) : عضو الجمعية الأورنجية ١٩٤٦، وانتخب عضواً في الستورمونت عن شرق داون ١٩٤٩، أصبح وزيراً للداخلية عام ١٩٦٠، ووزيراً للتنمية والتطوير في حكومة جيمس ريشستر كلارك (آيار ١٩٦٩ – ٢٢ آذار ١٩٧١) ، اصبح رئيساً للوزراء مرتان في عامي ١٩٧٢ ، ١٩٧٤ ، استقال من السياسة في آب ١٩٧٦ ، توفي في حادث سيارة في ٣ آذار ١٩٧٧. انظر:

Paul pew and others, nNorthern Ireland (1921-2001), political forces and social classes, London, 200, p.256-257.

٣) اجتمع ممثلين عن الحكومة البريطانية وحكومة دبلن وممثلين عن الهيئة التنفيذية في ايرلندة الشمالية في سننغدايل في انكلترا للفترة من ٦-٩ كانون الأول ١٩٧٣، وقد حضر رئيس الوزراء البريطاني ادوارد هيث Edward Heath ورئيس الحكومة الوطنية الائتلافية في جمهورية ايرلندة الجنوبية ليم كوسغراف Liam Cosgrave وممثلين عن الحزب الاتحادي وحزب العمال الديمقراطي الاجتماعي وحزب التحالف ، تركزت مباحثات المؤتمر حول قضية البعد الايرلندي في أي حكومة مستقبلية في ايرلندة الشمالية ، في نهاية المؤتمر وافق بريان فاولكنر ، والوفود من حزب العمال الديمقراطي الاجتماعي ، حزب التحالف ، الحكومة البريطانية وحكومة ايرلندة الجنوبية الائتلافية على الاتفاق على شكل مجلس ايرلندة. للمزيد انظر: كفاح كريم سلمان ، المصدر السابق ، ص١٢٣-١٢٦.

٤) دعا مجلس العمال الايرلندي في ١٥ آيار ١٩٧٤ ، الى اضراب عام ، بدأ بقطع مصادر الطاقة واغلاق المصانع مثل مصنع هارلاند وولف لبناء السفن ، وتولت ادارة الاضراب لجنة تنسيق يتراوح اعضاؤها مابين ثلاثة عشر الى خمسة عشر عضو برئاسة كلين بار Clan Barr من رابطة الدفاع عن ايرلندة Ulster Defeuce

Association (U.D.A) ايان بازلي ، هاري ويست ، وليم كريغ ، وقائد متطوعي الستر كينن غيبسون Kenn Gibbson. للمزيد لنظر: المصدر نفسه ، ص١٢٨–١٢٩.

٥) المصدر نفسه ، ص١٢٩.

6) paddy Devlin, The fall of the Northern freland Execnive, Belfast, 1975, p.52-53.

٧) حزب العمال الديمقراطي الاجتماعي : اسسه جون هيوم عام ١٩٧٠، وضم اغلب زعماء حركة الحقوق المدنية ، وهو يمثل تجمع لأحزاب وطنية معتدلة ، يرفض سياسة الانعزال التقليدية للقوميين الكاثوليك ويسعى الى المشاركة في حكم ايرلندة الشمالية ، والاصلاح الديمقراطي والاجتماعي الذي يهدف الى تحسين حالة السكان الكاثوليك في ايرلندة الشمالية وشجع قضية الوحدة الايرلندية المستندة على موافقة اغلبية الشعب الايرلندي. انظر:

Mc Ian Allister, the Northern Ireland social Democratic and Labour party political opposition in a divided society, London, 1977, p.42.

8) Fort Night, oct. 1984.

9) Dermot Keogh, M. Chael H. Haltzel, Northern Ireland and the political of Reconciliation, Woodrow Wilson Center press and Cambridge university press, first published, 1993, p. 189.

10) Ibid., p.190

١١) الشين فين : حزب سياسي ايرلندي موجود في كل من ايرلندة الشمالية وجمهورية ايرلندة ، وهو الجناح السياسي للجيش الجمهوري الايرلندي ، تأسس هذا الحزب في عام ١٩٠٥ على يد ارثر كريفث ، يدعو هذا الحزب الى توحيد كل ايرلندة وفصل ايرلندة الشمالية عن بريطانيا. اما زعيمه الحالي فهو جيري آدمز Jerry Adamss.

12) Dermot Keogh, M. chael H. Haltzel, op. cit., p.190.

١٣) الفاين غيل: (حزب الشعب) ان النواة الأولى في تأسيس هذا الحزب كانت من المدنيين والعسكريين المؤيدين لمعاهدة ٦ كانون الأول ١٩٢١. يمثل هذا الحزب

مصالح كبار الملاك والتجار أو مايعرف بالكمبرادورية المؤيدة لسياسة الانفتاح الاقتصادي على السوق البريطانية وتوثيق اواصر العلاقات مع دول الكومنولث. انظر: علي حسين محمود البديري ، التطورات السياسية في ايرلندة الجنوبية (١٩٢١–١٩٤٩)، دراسة تاريخية اطروحة دكتوراه منشورة ، مقدمة الى الجامعة المستنصرية ، ١٩٩٩ ، ص١٤٤.

14) Garret fitzgerald, The Origins and Rationale of the Anglo-Irish agreement of 1985. P.273.

١٥) هاري ويست (٢٧ آذار ١٩١٧ – ٥ شباط ٢٠٠٤): ولد في غرب مقاطعة فرمانة ، تلقى تعليمه في مدرسة بورتارو، دخل سترمونت عام ١٩٥٤ وبقي فيه حتى تم حله عام ١٩٧٢، تم تعيينه وزيراً للزراعة في حكومة بروك، وتم الأحتفاظ به في حكومة تيرنيس أونيل ، لكن في عام ١٩٦٧ ، تم فصله لمخالفات وزارية ، انظر: http://en.wikipedia/wiki/Harry west.

١٦) الحزب الديمقراطي الاتحادي : Dup. يرى هذا الحزب ان ايرلندة الشمالية يجب ان تكون جزءاً من بريطانيا العظمى وان لا مجال للتفاوض في هذا الشأن أصبح هذا الحزب اكبر الاحزاب في ايرلندة الشمالية عام ٢٠٠٧، وكان معادياً لفكرة ادخال الشين فين في الحكومة حتى يتم القضاء على IRA. ينظر:

Tom Jake, party CS in Northern Ireland, (Paries, 2000), p. 60.

17) Garret Fitzgerald, op. cit.

١٨) مارغريت تاتشر (١٣ تشرين الاول ١٩٢٥ – ٨ نيسان ٢٠١٣) ، رئيسة وزراء بريطانيا من (١٩٧٩–١٩٩٠) زعيمة حزب المحافظين عام ١٩٧٥ اكتسبت رئيسة الوزراء لقب المرأة الحديدية من ارادتها القوية وتصميمها ، وهو اللقب الذي تناقلته وسائل الاعلام السوفيتية نظراً لمعاداة تاتشر العنيفة للفكر الشيوعي.

ابرز المحطات في حياة مارغريت تاتشر هي:

– اكملت تعليمها في كلية سافرغيل بجامعة اكسفورد وتخرجت بتخصص الكيمياء عام ١٩٤٧.

– فازت بمقعد في البرلمان البريطاني عام ١٩٥٠.

- فازت بمقعد الحزب المحافظين شمال لندن عام ١٩٥٩ لتصبح عضواً في مجلس العموم.
- كانت المتحدث الرسمي بأسم المعارضة في مجال التعليم منذ عام ١٩٦٩-١٩٧٠.
- تولت منصب وزيرة الدولة للتعليم والعلوم في حكومة ادوارد هيث (١٩٧٠-١٩٧٤).
- انتخبت عام ١٩٧٥ لقيادة الحزب المحافظ ، وخلال خطاب لها عام ١٩٧٦، انتقدت الشيوعية مما رفع بالاتحاد السوفيتي الى اعطائها لقب المرأة الحديدية.
- قادت الحزب المحافظ بنتاجها في تولي منصب رئاسة الوزراء في ٤ آيار عام ١٩٧٩.
- ساعدت بريطانيا في استعادة جزر الفوكلاند من الارجنتين عام ١٩٨٢.
- اعيد انتخابها لمنصب رئاسة الوزراء عام ١٩٨٣.
- نجت من تفجير تسبب به الجيش الجمهوري الايرلندي خلال اقامتها بفندق احتظن الحفل السنوي للحزب المحافظ عام ١٩٨٤.
- اصيبت بالخرف المزمن عام ٢٠٠٠، توفيت في ٨ نيسان ٢٠١٣.

١٩) الجيش الجمهوري الايرلندي IRA: منظمة شبه عسكرية تسعى لتحرير ايرلندة الشمالية من الحكم البريطاني واعادة توحيدها مع جمهورية ايرلندة وتم تأسيسه عام ١٩١٩ كوريث للمتطوعين الايرلنديين ، وكان الغرض منه، ان يجعل الحكم البريطاني في ايرلندة غير موثر غير استعمال المقاومة المسلحة ضده.

ضعف الجيش الجمهوري الايرلندي كثيراً خلال الخمسينات وفي عام ١٩٦٢ ، اعلن شجبه للعنف ، لكن بسبب الأحداث المتصاعدة التي بدأت تظهر في نهاية الستينات في ايرلندة الشمالية بسبب مطالبهم بحقوقهم المدنية والانفصال عن بريطانيا والوحدة مع الجمهورية الايرلندية ونتيجة لهجوم البروتستانت ومعهم الشرطة على الكاثوليك في عام ١٩٧٠، انقسم الجيش الجمهوري في دبلن حول التدخل في الاحداث خوفاً من حمام الدم ، الى المؤيدين للتدخل بتأثر قسم الجيش الموجود في ايرلندة الشمالية شق

طريقه الى الامام وانقسم الجيش الى الشرعيين في دبلن والى الجيش الجمهوري المؤقت. انظر:

Antony kred, the point of licit, Belfast, 1998, P.120.; clows Shean, The Brain voice in Northern Ireland (h.y. 2007), p.25.

٢٠) بدأ الجيش الجمهوري المؤقت حملة عسكرية اضطرت بريطانيا الى التدخل بقواتها وفصلت المناطق البروتستانتية عن الكاثوليكية ، مما ادى الى شن حرب شاملة من قبل الجيش الجمهوري ضد الجيش البريطاني وحدثت مواجهات عنيفة مثل يوم الأحد الدامي في كانون الثاني عام ١٩٧٢ ومنذ ذلك الحين ، سعى وزراء الدولة جاهدين لتدبير مبادرات جديدة لحل هذا الصراع ، بينما دعم "اعضاء الجيش الجمهوري الايرلندي المؤقت" حملة مغاوير شرسة ضد الاهداف العسكرية والأتحادية على قدم المساواة من ذروة في الأعوام ١٩٧١-١٩٧٣، حين مات ٢٠٠جندي بريطاني وحوالي ٦٠٠ مدني في ثلاث سنوات وحوالي ١٢ من الجنود ، وعدد مشابه من الشرطة واربعين أو خمسين مدني قتلوا في كل سنة ، وكان هناك ايضاً قصف منتظم بالقنابل وجرائم قتل على الارض في بريطانيا وعلى الاغلب في لندن ، وكان الحادث الاسؤ هو قصف حانة في بيرمنغهام في عام ١٩٧٦ الذي تسبب بمقتل ٢١ شخصاً وجرح مئة آخرين. انظر:

John Campbell, The Iron Lady, Margaret Thatcher, from Grocer's Daughter to Prime Minister, penguin books, USA, 2011, p.337.

٢١) في بداية الحملة الانتخابية التي جاءت بها الى السلطة، فجر معلمها الخاص ايري نيف Airey Neave في سيارته في محيط قصر ويستسمنستر ، على ايدي INIA وهي جماعة منشقة عن IRA ، وعند انتهاء خدمتها في المنصب قتل واحد آخر من اقرب اصدقائها المؤتمنين وهو آيان غاو Ian Gaw وهو اتحادي قوي. في منزله في سيكس Sussex. وبالضبط في منتصف الطريق بين هذين الحدثين كاد الأنقلاب العسكري الاكثر جرأة للـIRA قصف غراند هوتيل Grand Hotel في برايتون Brighton في تشرين الأول عام ١٩٨٤. ان يقتل رئيسة الوزراء نفسها،

وبالفعل تسبب في قتل واصابة العديد من زملائها الوزاريين وزوجاتهم بصورة خطيرة. انظر:

Ibid. p.338

22) Unter views, Tom king, Sir Frank cooper.

٢٣) شرطة الستر الملكية (RNC): تحددت مهمتها في مسألة أمن ايرلندة الشمالية ومحاربة الارهاب واعتقال منفذيه ومصادرة اسلحتهم ، بلغ عدد هذه القوات عام ١٩٦٩ (٣٠٠٠) ثم ارتفع مع ازدياد العنف عام ١٩٧٢ الى (٣٠,٠٠٠) ، وفي عام ١٩٨٣ الى (١٧,٠٠٠) ، واخيراً عام ١٩٩٠ بلغ عددها (١٩,٠٠٠) انظر:

A.W Bradley and K. dewing, constitutional and administrative Law, Londown, Longman, 1997, p. 670.

24) Airey Neave memorial Lecture, 2 march 1980.

25) Bruce Arnold, Haughey, His Life and Unluckey Deeds (Harper Collins, 1993). pp. 167-168.

26) Johen Compbell, op.cit., p.339.

27) Bruce Arnold, op. cit., pp. 173-174.

28) Jonathan Altken, Margaret Thatcher, power and personality, (Bloomsbury USA, New Yourk, 2013) p.416.

٢٩) أيان بازلي : قيس مشيخي ولد في ارماك في ٦ نيسان ١٩٢٦، أهتم بالعمل السياسي منذ عام ١٩٥١، اصبح عضواً في مجلس العموم البريطاني عام ١٩٧٠ لغاية استقالته عام ١٩٨٥. عضو مؤسس للحزب الاتحادي الديمقراطي عضو المؤتمر الدستوري ١٩٧٥–١٩٧٦، عضو البرلمان الاوربي لايرلندة الشمالية ١٩٧٩، انظر:

Internet www.Biographies of members of Northern Ireland House of Commons. com.

30) Jonathon Al Tken, op. cit., p. 416.

٣١) جزر الفوكلاند: تقع هذه الجزر جنوب المحيط الاطلسي ، كانت تخضع للادارة البريطانية. قامت الاجنتين بأحتلالها ، بعد خلاف طويل بينها وبين بريطانيا حول

السيادة على هذه الجزر ، لذلك ارسلت تاتشر قواتها العسكرية البحرية والجوية لأستعادة هذه الجزر ، وقد استسلمت القيادة الارجنتينية هناك في ١٤ حزيران ١٩٨٢، واعلنت بريطانيا نهاية الحرب رسمياً في ٢٠ حزيران ١٩٨٢.

٣٢) اقترحت الحكومة البريطانية في ورقتها البيضاء White paper المنشورة في نيسان ١٩٨٢ تحت عنوان "ايرلندة الشمالية : اطار للأيلولة" (انتقال السلطة) انشاء جمعية تضم ٧٨ عضواً منتخبين وفق نظام التمثيل النسبي The (PR) propotional Representation ، تمتلك وظائف تدقيقية ، تشاورية وتداولية ، لكن دون وظائف تشريعية وادارية ، تنتقل هذه الوظائف الى الجمعية فيما بعد على شكل "ايلولة متدحرجة" وحفظت هذه المقترحات في قانون ايرلندة الشمالية ١٩٨٢، الذي سعى الى تحسين العمليات وتدقيق الحكم المباشر عن طريق انشاء اللجان. انظر:

Alan sked and Chris Cook, Post-War Britain, Apolitical History, Second edition, 1948, p. 362.

33) Garret Fitzgrald, op. cit., p.238.

٣٤) بدأ اضراب السجناء الجمهوريين في سجن ميز Maze ، في السعي لمطالبتهم بمكانة "سياسية" وبدأ أول اضراب في تشرين الاول ١٩٨٠ ، حين بدأ سبعة رجال صياماً حتى الموت" ، وبعد ذلك انظم اليهم ثلاثون آخرين ، لكنهم تراجعوا عنه في كانون الأول ، بعد ذلك بدأت المعركة الدعائية الحقيقية في بداية آذار ١٩٨١ حين بدأ بوبي ساندز Bobby Sands بصيام ثانٍ. ادى الى موته ، وموت آخرين امثال فرانك مغواير Frank Meguire ، وقد فاز المضربون بتعاطفٍ عام هائل في المجتمع القومي شمالاً وجنوباً على حد سواء واقلق توقع تعاقب الشباب الذين يجوعون انفسهم حتى الموت ضمائر الليبراليين في بريطانيا ايضاً. انظر:

Johen Campbell, op. cit., p. 341.

35) Thomas Hennessey, A History of Northern Ireland 1920-1996, (ST. Martin's Press, New York) 1997, p.265.

36) Garret Fitzgerald, op. cit., p.239.

37) Ibid.

38) Ibid.

٣٩) جون هيوم: هو سياسي من ايرلندة الشمالية ولد في ١٨ كانون الثاني ١٩٣٧، اسس هيوم الحزب الاشتراكي الديمقراطي العمالي الذي يمثل الاقلية الكاثوليكية في ايرلندة الشمالية ، يعد من أهم الشخصيات في تاريخ ايرلندة الشمالية ، فقد حصل سنة ١٩٩٨ على جائزة نوبل للسلام مع دايفيد تريمبل لجهودهما في احلال السلام بعد توقيعهما اتفاق الجمعة العظيمة في عام ١٩٩٨، اصبح هيوم واحداً من ١٨ نائباً في البرلمان الانكليزي (مجلس العموم) وهو واحد من ٣ نواب مثلوا ايرلندة الشمالية في البرلمان الأوربي في انتخابات ١٩٩٩ ، اعلن في ٤ شباط ٢٠٠٤ انسحابه من الحياة السياسية.

40) Dermot Keogh, M. chal H. Haltzel, op. cit., p. 192.

41) Ibid, 193.

42) Ibid. 194.

43) Ibid.

44) Ibid.

45) Ibid.

46) Garret Fitzgerald, all in a life (Macmillan, 1991) p.378.

47) Chris Patten, Inter viewed for the thatcher factor.

48) John Campbell, op. cit., p.344.

49) Ibid.

٥٠) رونالد ويلسون ريغان : (٦ شباط ١٩١١ – ٥ حزيران ٢٠٠٤) : الرئيس الاربعين للولايات المتحدة الامريكية (٢٠ كانون الثاني ١٩٨١ – ٢٩ أيلول ١٩٨٩) ، حاكم كاليفورنيا الثالث والثلاثون (٢ كانون الثاني ١٩٦٧ – ٦ كانون الثاني ١٩٧٥) ، من الحزب الجمهوري ، كان يعمل بمجال التمثيل قبل ان يدخل المجال السياسي الذي بدأه بالخمسينات ، ويعد ثاني اكبر رؤوساء الولايات المتحدة سناً بعد جيرالد فورد.

51) Dennis C. Blair to Richard V. Allen National Security Council memorandum, 10 June 1981 (Regan Library).

52) John Campbell, op. cit., pp.344-345.
53) Jonathan Altaken, op. cit., p.417.
54) Churchill Archives center (CAC), Cambridge, the thatcher paper, British Diplomatic, Dotlp/47. Sir Rebort wade-Gery, p.84.
55) Ibid, p. 85.
56) Jonathan Altken, op. cit., p. 417.
57) John Campbell, op. cit., p. 345.
58) Carret Fitzgerald, op. cit., p.510.
59) Ibid.
60) Ibid, p. 517; Mark Stuart, Douglas Hurd, The public servant (Mainstream, 1998), p. 140.
٦١) دوغلاس هيرد ريتشارد: من مواليد ٨ نيسان ١٩٣٠ في ويست ويل westwell ، سياسي بريطاني محافظ عمل في حكومات مارغريت تاتشر وجون ميجور ١٩٧٩–١٩٩٥ دخل هيرد البرلمان في شباط ١٩٧٤ عن وسط اكسفورد وتشاير وكان أول منصب حكومي له هو وزيراً لأوربا ١٩٧٩–١٩٨٣ ، عين وزيراً للدولة لشؤون ايرلندة الشمالية (١٩٨٤–١٩٨٥) ووزيراً للداخلية (١٩٨٥–١٩٨٩) ووزيراً للخارجية (١٩٨٩–١٩٩٥) ، رقي هيرد الى مجلس اللوردات عن حزب المحافظين.
62) Mark Stuart, op. cit., p.140.
63) Garret Fiz Geralld, op. cit., p.518.
64) Jonathan Al tken, op. cit., p.418.
65) Ibid.
٦٦) لقد أمطر البيت الابيض بوابل من الاتصالات من قبل جماعات الضغط الايرلندية ، اذ كتب أونيل Oniol وكيندي Kennedy وموينيهان Moynihan واثنان واربعون سيناتوراً آخرون ورجال الكونكرس اليه بأن "الرفض القاطع للسيدة تاتشر للبدائل المعقولة المقدمة من المنتدى ، قد فوت الفرصة الأكبر بالأمل بالسلام منذ اتفاقية سننغدايل Sunnigdale ١٩٧٣، وقد حثوا رونالد ريغان على الضغط

عليها لأعادة النظر عند مجئيها الى كامب ديفيد في كانون الاول وفعل بالضبط مثلما طلبوا.

67) Garret Fitz Gellald, op. cit., p.519-521.

68) John Campbell, op. cit., p.339.

69) Thomas Hennessey, op. cit., p.273.

70) Brigid Had field, the Comstitution of Northern Ireland, Belfast, 1989, pp.179-180.

71) Ibid.

72) Norther Ireland Assembly official Rebort, Molyneaux and paisley to thatcher 28 Aug 1985, pp.149-150.

73) Ibid, thatcher to paisly, 13 Sep. 1985, p.151-152.

74) Ibid. Molyneaux and paisley to thatcher, 30 Sep. 1985, pp.153-155.

75) the times, 25 November 1985.

76) Jonathon Al tken, op. cit., p.419.

٧٧) كانت الضربة الأكبر من الكل هي استقالة أيان غاو Ian Gaw الذي كان بمثابة ضمير تاتشر الأتحادي فضلاً عن داعمها الأكثر اخلاصاً ، وقد تحولت هذه الأستقالة الى مبرر لموته، فموقعه من اتفاقية هيلسبورو Hillsborough ، جعل منه رجلاً بارزاً وتم قتله على يد IRA عام ١٩٩٠ بقنبلة وضعت تحت سيارته في كراج منزله.

78) Paul Bew and Cordon Gillespie, Northern Ireland, A chronology of the Troubles, 1968-1993, Dublin, 1993, p.195.

79) Ibid, p.195.

80)Northern Ireland Assembly official Report, Vol. 237, p. 33-42.

81) Ibid, Vol. 237, p.72-73.

82) Padraig O'malley, Northen Ireland, Questions of Nuance 1990 b., p.25.

83) Dermot Keogh, Michael H. tlaltzel, op. cit., p.201.
84) Conservative party conference report, 14 October, 1988.
85) Institute of Contemporary British History witness Semina, 25 April, 1995.